



عقد ملتقى الأعمال الكويتي - الكندي بمشاركة وفد اقتصادي كويتي رفيع المستوى

محمد الصقر: الكويت مستثمر رئيسي في الاقتصاد الكندي بـ 1,7 مليار دولار

قدم رئيس اتحاد الشركات الاستثمارية صالح السلمي نبذة عن القطاع الاستثماري ودور الاتحاد، فيما قدم مدير دائرة الائتمان في الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم محمد الفريح عرضاً عن دور الصندوق في دعم المشروعات الصغيرة، فيما استعرضت ميسم العبيد من إدارة الناقد الواحدة في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر KDIPA بيئة الأعمال وفرص جذب الاستثمارات المباشرة.



جانب من الحضور الكبير لفعاليات ملتقى الأعمال الكويتي - الكندي



رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر ملقياً كلمته خلال الملتقى

عقد ملتقى الأعمال الكويتي - الكندي في مدينة مونتريال، وذلك ضمن زيارة الوفد الاقتصادي الكويتي بين كندا برئاسة رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر، حضر اللقاء سفيرتنا لدى كندا ريم الخالد وسفيرة كندا لدى الكويت عليا مواني ومديرة آسيا والشرق الأوسط لمؤسسة كيبك للاستثمار (ممثلة وزير الاقتصاد والابتكار والطاقة لمقاطعة كيبك) كلير يو، ونائب رئيس مجلس الأعمال العربي الكندي روبا الصايغ، كما حضر الملتقى ما يقارب 100 شخص من قطاع الأعمال الكندي.

وألقي محمد جاسم الصقر كلمة أعرب فيها عن سروره وامتنانه بعد هذا اللقاء الذي يأتي لتأكيد وتنمية العلاقات الاستثمارية والتجارية بين الكويت وكندا، مشيراً إلى المشاركة رفيعة المستوى من الوفد الكويتي الذي يضم ممثلين من شركات مختصة بقطاعات التأمين والبنوك والاستثمار والصناعة والنفط والغاز والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى ممثلين من وزارة الصحة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت KDIPA والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والصندوق الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف الصقر أن ملتقى الأعمال الكويتي - الكندي يهدف إلى فتح آفاق جديدة لتعميق العلاقات في مجال اكتشافات وإنتاج المواد الهيدروكربونية أو الخدمات اللوجستية أو التجارة الزراعية والغذائية، ويهدف أيضاً إلى استقطاب الخبرات والمعرفة الكندية العريضة في مجالات الصناعة، الخدمات، التمويل،

والتكنولوجيا الصناعية. وأوضح الصقر أن هذه الأهداف والطموحات تنطلق من الأسس القوية التي يرتكز عليها كلا البلدين، كون الكويت مستثمراً رئيسياً وشريكاً تجارياً طويل الأمد للاقتصاد الكندي، حيث بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الكويتي في كندا 1,7 مليار دولار في عام 2022، واحتلت المرتبة الأولى في قائمة العشرة الأوائل في آسيا، بالإضافة إلى ذلك بلغت التجارة البينية 600 مليون

دولار في عام 2022، مع وجود إمكانية الزيادة التصاعدية بشكل أكبر. وأشار الصقر إلى متانة العلاقة بين البلدين والتي تتمثل في توافقهما بالالتزام الوثيق بالديموقراطية والسلام والمساواة، وهو ما يتضح من خلال الدعم الذي تلقتة الكويت من كندا للكويت خلال حرب الخليج والجهود المشتركة للحفاظ على السلام. وفي مجال التعليم، تعتبر كندا شريكاً رئيسياً للكويت مجال

التعليم، حيث انه في عام 2019 تم ابتعاث حوالي 450 طالباً كويتياً إلى الجامعات الكندية لدراسة الطب بشكل أساسي، وفي عام 2015 أصبحت «كلية أليوتون» أول كلية كندية في الكويت. وبين وبين المهم الذي يلعبه التواجد العربي في كندا في عملية التقارب الاجتماعي والثقافي وتعزيز العلاقات العربية - الكندية بشكل عام وخاصة العلاقات الخليجية - الكندية. ولفت إلى الأهمية

■ 600 مليون دولار التجارة البينية بين الكويت وكندا في عام 2022.. وإمكانية الزيادة التصاعدية بشكل أكبر مستقبلاً

■ فتح آفاق جديدة لتعميق العلاقات في مجال اكتشافات وإنتاج المواد الهيدروكربونية والخدمات اللوجستية والتجارة الزراعية

كما شمل البرنامج جلسات نقاشية لأعضاء الوفد الكويتي تهدف إلى عرض فرص الاستثمار في الكويت، شارك فيها كل من: الرئيس التنفيذي لشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية مطلق الزايد، ورئيس مجلس إدارة شركة أجيليتي للمخازن العمومية هنادي الصالح، ورئيس مجلس إدارة شركة الاستكشافات البترولية الخارجية قاسم المجادي، ومن شركة «أمنية» سناء الغملاس، ومن شركة «نورثين ويند» عبدالعزيز الحصان. كما شمل برنامج توريونتو زيارات ميدانية لجهات ومؤسسات متخصصة في مجال الطاقة والاستثمار والائتمان والتمويل وصناعة الطائرات والصحة.

مراجعة عقود شركات القطاع النفطي مع المقاولين المحليين وبخاصة بند الدفعات للوقوف على أسباب التأخير

«النفط» يدرس أسباب تأخير الدفعات والأوامر التغييرية للمقاولين

أحمد مغربي

علمت «الانباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة تدرس أسباب تأخير الدفعات والأوامر التغييرية للعقود الموقعة في القطاع النفطي والتي يشتمل منها العديد من المقاولين المنفذيين للمشاريع والتي تنعكس على دورة العمل في القطاع، مشيرة إلى أن هناك خطوات إيجابية سيتم اتخاذها لتسريع آلية صرف المستحقات المالية وفق جداول التنفيذ وحجم التغيير الذي يطرا على العقود من قبل الشركة صاحبة المشروع أو من المستشار الفني الذي يشرف على العقد.

وقالت المصادر إن هناك لجنة من مجلس الشركة الاستشاري الموحد للقطاع النفطي تشرف على دراسة أسباب تأخير الدفعات، وذلك من خلال مراجعة عقود شركات القطاع



المحلي عن طريق الموردين والمصنعين المحليين، على أن يتم تحديد المواد ذات الاستهلاك السريع (Fast moving consumable items) لمعرفة معدل الاستهلاك الشهري أو ربع السنوي، والعمل مع الموردين المحليين على توفير مثل هذه المواد في مخازن داخل الكويت، وذلك من خلال اتفاقيات تضمن المنفعة المتبادلة، وتقليل الخطوات اللازمة

للحصول عليها بأسرع وقت ممكن، بما يساهم في توفير زمني ومالي يمكن من إتمام المشاريع والعمليات بالصورة المثلى. كما تشمل المبادرات الكبرى المستقبلية من خلال النشرة الإلكترونية الدورية التي يصدرها مركز خدمة الموردين (باسم مجلس الشركة الاستثماري الموحد) في شركة البترول الوطنية والمواقع الإلكترونية الخاصة بشركة نفط الكويت وشركة صناعة الكيماويات البترولية، على أن تتكفل كل شركة من شركات القطاع النفطي بتحديث البيانات الخاصة بهذه المشاريع في المواقع الإلكترونية الخاصة بها، وهو ما يمكن الشركات المحاولة وشركاء العمل من على كم المعلومات المتوافر حول حجم وتكاليف المشروع، وما يشكله ذلك من خطوة إضافية لتحسين التنسيق مع شركات القطاع النفطي.

تنمية شاملة، ودعم الصناعة الوطنية بصورة فعالة، ومنحها القدرة على المشاركة في المشاريع الحيوية التي تزخر بها خطط شركات القطاع قصيرة وطويلة المدى. ويضع القطاع النفطي العديد من المبادرات لزيادة المحتوى المحلي وتشمل هذه المبادرات تحديد المواد التي تستخدم في القطاع النفطي والتي يمكن الحصول عليها من السوق

16 شركة معتمدة

لتقديم خدمات تأمين وافي الـ 60



وحدة تنظيم التأمين
Insurance Regulatory Unit

متطلبات الترخيص اعتباراً من 28 سبتمبر المنصرم، كما أصدر العتبي قراراً حمل رقم 2023/64 بالموافقة لإحدى الشركات على التوقف النهائي عن مزاولة النشاط.

علي إبراهيم

أصدر رئيس اللجنة العليا لوحدة تنظيم التأمين محمد سليمان العتبي قراراً بتحديث القائمة المعتمدة للشركات المؤهلة لإصدار وثيقة التأمين الصحي للعمالة الوافدة داخل القطاع الأهلي ممن بلغ عمره 60 عاماً فما فوق من حملة شهادة المرحلة الثانوية العامة فما دون.

ووفقاً للقرار الذي حمل رقم 2023/47 فقد أضيفت شركة جديدة لقائمة الشركات المعتمدة ليصبح إجمالي عدد شركات التأمين المخولة لتقديم هذه الخدمة 16 شركة. إلى ذلك، أصدر العتبي 4 قرارات أخرى تقضي بتمديد ترخيص مزاولة نشاط أعمال التأمين لـ 4 شركات لمدة 3 أشهر لاستيفاء

ارتفاع بورصة الكويت.. ومعظم بورصات الخليج

واستقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً. وصعد مؤشر أبوظبي للجلسة الثانية على التوالي ليغلق مرتفعاً 0,5٪. وأظهرت بيانات صدرت أن الاقتصاد غير النفطي لإمارة أبوظبي نما 12,3٪ في الربع الثاني مما عزز نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة نفسها 3,5٪ على أساس سنوي. وصعد مؤشر دبي 0,5٪ مواصلاً مكاسبه للجلسة الثالثة على التوالي مع ارتفاع معظم الأسهم على المؤشر. وزاد المؤشر القطري 0,2٪ مدعوماً بمكاسب قطاعي التمويل والطاقة مع ارتفاع سهم قطر لنقل الغاز 2,8٪ وسهم مصرف قطر الإسلامي ما يقرب من 1٪. ونزل المؤشر السعودي 0,5٪ مواصلاً خسائره للجلسة الرابعة على التوالي مع انخفاض سهمي عملاق النفط ارامكو السعودية 0,7٪ ودار الأركان للتطوير العقاري بنسبة 6,5٪.

أغلقت معظم أسواق الأسهم في الخليج على ارتفاع أمس رغم المخاوف من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية لفترة أطول، غير أن المؤشر السعودي وأصل تراجعته للجلسة الرابعة. وتباينت المؤشرات الرئيسية لتورصة الكويت في ختام التعاملات مع ترقب المستثمرين للبيانات المالية الفصلية. وارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,13٪، وزاد «العام» 0,06٪، وتراجع مؤشر السوق الرئيسي 50 - 0,38٪، وانخفض «الرئيسي» 0,17٪ من مستوى الإثني الماضي. وسجلت بورصة الكويت تداولات في جلسة أمس بقيمة 37,22 مليون دينار، وزعت على 147,59 مليون سهم، بتنفيذ 10,57 ألف صفقة. وشهدت التعاملات ارتفاعاً في 7 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ 5,95٪، بينما تراجع 5 قطاعات في مقدمتها المنافع بـ 2,14٪.

المحصول عليها بأسرع وقت ممكن، بما يساهم في توفير زمني ومالي يمكن من إتمام المشاريع والعمليات بالصورة المثلى.

كما تشمل المبادرات الكبرى المستقبلية من خلال النشرة الإلكترونية الدورية التي يصدرها مركز خدمة الموردين (باسم مجلس الشركة الاستثماري الموحد) في شركة البترول الوطنية والمواقع الإلكترونية الخاصة بشركة نفط الكويت وشركة صناعة الكيماويات البترولية، على أن تتكفل كل شركة من شركات القطاع النفطي بتحديث البيانات الخاصة بهذه المشاريع في المواقع الإلكترونية الخاصة بها، وهو ما يمكن الشركات المحاولة وشركاء العمل من على كم المعلومات المتوافر حول حجم وتكاليف المشروع، وما يشكله ذلك من خطوة إضافية لتحسين التنسيق مع شركات القطاع النفطي.

«تكيب» في الصدارة بمشاريع قيمتها 15,8 مليار دولار تليها «سايبم» بـ 15,6 ملياراً

101 مليار دولار.. عقود أكبر 10 مقاولين

بقطاع النفط والغاز والبتروكيماويات في المنطقة

أحمد مغربي

كشفت بيانات «ميد» عن أن قيمة أعمال أكبر 10 مقاولين في قطاع النفط والغاز بالمنطقة يبلغ 101 مليار دولار، وجاءت قائمة أكبر المقاولين كالتالي:

1 - «تكيب للطاقة»: حلت في المرتبة الأولى كأكبر مقاول نفط وغاز بالمنطقة بحجم مشروعات تحت الإنشاء تبلغ قيمتها 15,8 مليار دولار بما يناهز 15,6٪ من إجمالي حجم مشاريع الـ 10 الكبار.

2 - «سايبم»: تستحوذ على 15,4٪ من قيمة أعمال الـ 10 الكبار في قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات بالمنطقة بإجمالي حجم مشاريع 15,6 مليار دولار.

3 - «تكنيكاس رايونيداس»: حلت الشركة كالثالث أكبر مقاولي القطاع في المنطقة إذ استحوذت على ما يقارب 13,3٪ من حجم

أكثر 10 مقاولين بقطاع النفط والغاز والبتروكيماويات في المنطقة	القيمة (بمليارات دولار)
Technip Energies	15,8
Salpern	15,6
Tecnicas Reunidas	13,4
Maire Tecnimont	9,7
JGC Corporation	9,2
National Petroleum Construction Company	8,5
Hualu Engineering & Technology	7,5
Larsen & Toubro	7,3
Hyundai E&C	7,1
McDermott	7,0

6 - «شركة الإنشاءات البترولية الوطنية»: جاءت كسادس أكبر مقاول نفطي في المنطقة مستحوذة على 8,4٪ من إجمالي أعمال الـ 10 الكبار، إذ تستحوذ وحدها على 8,5 مليارات دولار من الأعمال تحت

حجم مشاريع قيد التنفيذ. 5 - «جيه جي سي كورب»: حلت كخامس أكبر مقاول في قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات في المنطقة، إذ استحوذت على 9٪ من إجمالي أعمال الـ 10 الكبار بواقع 9,2 مليارات دولار.

أعمال الـ 10 الكبار بما يعادل 13,4 مليار دولار. 4 - «مير تكنيومنت»: حلت كراية أكبر مقاول نفط وغاز في المنطقة مستحوذة على 9,6٪ من إجمالي أعمال الـ 10 الكبار بما يعادل 9,7 مليارات دولار

ظهور الآثار السلبية للرفع المتتالي للفائدة بنهاية 2023 أو مطلع 2024

الاستعداد للصدمة.. هل سينجح

الاقتصاد الأميركي في تفادي الركود؟!



لاوانه القول إن الاقتصاد قد نجا من الركود، خاصة أن التوقعات تشير إلى رفع إضافي للفائدة. كل هذه الأسباب ليست الوحيدة، حيث يواجه الاقتصاد أيضاً عوامل عدم يقين من بينها استمرار الإضراب بقطاع السيارات وهو من بين الأكبر بتاريخ الولايات المتحدة، كما أن ملايين الأميركيين سيعادون تسديد القروض الطلابية مرة أخرى هذا الشهر، بعد انتهاء فترة التعليق بسبب الجائحة التي استمرت ثلاث سنوات ونصف السنة.

تتزايد التوقعات بأن الاقتصاد الأميركي لن ينجح في تفادي الركود وذلك لعدة أسباب. ورغم المفاجأة الإيجابية بتجنب الإغلاق الحكومي في آخر لحظة، وبعد صيف اتسم بوفرة الوظائف وتراجع التضخم، إلا أن هناك مؤشرات على ضرورة الاستعداد للصدمة، فالقوة الكاملة لزيادات الاحتياطي الفيدرالي المتتالية - 525 نقطة أساس منذ أوائل عام 2022 - لن تنعكس على العديد من القطاعات الاقتصادية، وأبرزها سوق العمل، قبل نهاية هذا العام أو أوائل 2024. وعندما يحدث ذلك، ستشعر أسواق الأسهم والعقارات بالتداعيات السلبية، لذلك فمن السابق لأوانه القول إن الاقتصاد قد نجا من تلك الصدمة.

ومع شعور الأهم والعقارات بالصدمة، فإن ذلك سيوفر قوة دفع جديدة للأسهم والمسكن للتراجع، وبالتالي من السابق

الإنشاء في تلك القائمة. 7 - «هوالو للمهندسة والتكنولوجيا»: حلت في المرتبة السابعة ضمن قائمة أكبر 10 مقاولين للنفط والغاز في المنطقة مستحوذة على 7,4٪ من أعمال العشرة الكبار بواقع 7,5 مليارات دولار.

8 - «لارسن آند توبرو»: تأتي كالثامن أكبر مقاول في قطاع النفط والغاز بالمنطقة مستحوذة على 7,2٪ من إجمالي أعمال العشرة الكبار بواقع 7,3 مليارات دولار.

9 - «هيونداي للمهندسة»: صنفت كسادس أكبر مقاول في المنطقة إذ تستحوذ على نحو 7٪ من الأعمال تحت الإنشاء لدى الـ 10 الكبار، وبواقع 7,1 مليارات دولار.

10 - «ماك ديرموت»: حلت كعاشر أكبر مقاول نفطي في المنطقة مستحوذة على 6,9٪ من إجمالي أعمال الـ 10 مقاولين الكبار بواقع 7 مليارات دولار.